29.5 مليار دينار قيمة الإيرادات النفطية

«الشال»: 12 مليار دينار فائض الميزانية خلال 2014/2013

■ جملة إيرادات الموازنة الافتراضية السنة الحالية ستبلغ 31 مليار دينار

■ أسعار النفط ظلت متماسكة فوق حاجز لـ 100 دولار للبرميل

ارتفاع الإيرادات النفطية

قال تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي بانتهاء شهر يناير 2014، انقضت عشرة شهور من السنة المالية الحالية 2014/2013، وظلت أسعار النفط متماسكة فوق حاجز الـ 100 دولار أمريكي للبرميل، للشهر السابع على التوالي، ولكن مع بعض مؤشرات الضعف. وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر يناير 2014، معظمه، نحو 103.2 دولارات أمريكية، بانخفاض بلغ نحو 3- دولارات أمريكية للبرميل، عن معدل شهر ديسمبر 2013، والبالغ نحو 106.2 دولارات أمريكية للبرميل. ومع هذا الشهر، بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، للشهور العشرة الأولى من السنة المالية الحالية 2014/2013 -من أبريل 2013 إلى يناير 2014-، نحو 103.6 دولارات أمريكية، بزيادة بلغت نحو 33.6 دولارا أمريكيا للبرميل، أي بما نسبته 48 في المئة عن السعر الافتراضي المقدر في الموازنة الحالية، والبالغ 70 دولارا أمريكيا للبرميل، ولازال معدل ما مضى من السنة المالية الحالية أقل بنحو 2.9- دولار أمريكي عن معدل السنة المالية الفائتة البالغ نحو 106.5 دولارات أمريكية للبرميل.

وطبقا للأرقام المنشورة في تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة -نوفمبر -2013 الصادر عن وزارة المالية، حققت الكويت إيرادات نفطية فعلية، حتى نهاية شهر نوفمبر الفائت 8- شهور-، بما قيمته 19.679 مليار دينار كويتي، ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية، خلال شهري ديسمبر 2013 ويناير 2014، بما قيمته 4.9 مليارات دينار كويتي، وعليه، سترتفع الإيرادات النفطية المتوقعة، خلال الفترة 10- شهور-، إلى نحو 24.6 مليار دينار كويتي، وربما أكثر، إذا أخذنا بالاعتبار تجاوز حصة الإنتاج النفطي في أوبك، أي أعلى بما نسبته نحو 45 في المئة عن قيمة الإيرادات النفطية المقدرة في الموازنة، للسنة المالية الحالية، بكاملها، والبالغة نحو 16.8831 مليار دينار كويتي، وإن كان التقدير لا قيمة حقيقية له.

وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما، فإن قيمة الإيرادات النفطية المتوقعة، للسنة المالية الحالية، مجملها، سوف تبلغ نحو 29.5 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بنحو 12.6 مليار دينار كويتي، عن تلك المقدرة في الموازنة. ومع إضافة نحو 1.5 مليار دينار كويتي، إيرادات غير نفطية، فإن جملة إيرادات الموازنة الافتراضية، للسنة المالية الحالية، ستبلغ نحو 31 مليار دينار كويتي، مقارنة باعتمادات المصروفات فيها، والبالغة نحو 21 مليار دينار كويتي، أي إن النتيجة ستكون تحقيق فائض افتراضي، في الموازنة، يقارب 10 مليارات دينار كويتي، للسنة المالية الخامسة عشرة على التوالي، والواقع أنه سيكون أعلى، عند احتساب الوفر في مصروفات الموازنة، للسنة المالية الحالية 2014/2013. ومعدل الوفر في السنوات المالية الثلاث الفائتة كان نحو 9.6 في المئة، ولو تحقق معدل الوفر نفسه للسنة المالية الحالية، سوف تحقق الموازنة فائضا بحدود 12 مليار دينار كويتي.

21 مليار دينار المصروفات العامة خلال العام الماضي

أضاف التقرير تشير وزارة المالية في تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة، حتى شهر نوفمبر 2013، والمنشور على موقعها الإلكتروني، إلى استمرار الارتفاع في جانب الإيرادات، فحتى 2013/11/30 8- شهور من السنة المالية الحالية 2013/-2014 بلغت جملة الإيرادات المحصلة نحو 21.012 مليار دينار كويتي، أي أعلى بما نسبته نحو 16.1 في المئة عن جملة الإيرادات المقدرة، للسنة المالية الحالية، بكاملها، والبالغة نحو 18.0959 مليار دينار كويتي، وبانخفاض نسبته نحو - 2.7 في المئة، عن مستوى جملة الإيرادات المحصلة، خلال الفترة نفسها من السنة المالية الفائتة 2013/2012، والبالغة نحو 21.606 مليار دينار كويتي.

وتابع في التفاصيل، تقدر النشرة الإيرادات النفطية، الفعلية، حتى 2013/11/30، بنحو 19.679 مليار دينار كويتي، أي أعلى بما نسبته نحو 16.6 في المئة عن الإيرادات النفطية المقدرة، للسنة المالية، الحالية، بكاملها، والبالغة نحو 16.8831 مليار دينار كويتي، وبما نسبته نحو 93.7 في المئة من جملة الإيرادات المحصلة. وما تحصل من الإيرادات النفطية، خلال الأشهر الثمانية الأولى من السنة المالية الحالية، كان أقل بنحو 783.969 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته نحو 3.8- في المئة، عن مستوى مثيله، خلال الفترة نفسها من السنة المالية الفائتة. وتم تحصيل ما قيمته 1.3333 مليار دينار كويتي، إيرادات غير نفطية، خلال الفترة نفسها، وبمعدل شهري بلغ نحو 166.663 مليون دينار كويتي، بينما كان المقدر في الموازنة، للسنة المالية الحالية، بكاملها، نحو 1.2127 مليار دينار كويتي، أي إن المحقق سيكون أعلى للسنة المالية، بكاملها، بنحو 790 مليون دينار كويتي، عن ذلك المقدر، إذا افترضنا استمرار مستوى الإيرادات غير النفطية بالمعدل الشهري المذكور، نفسه.

وكانت اعتمادات المصروفات، للسنة المالية الحالية، قد قدرت بنحو 21.0026 مليار دينار كويتي، وصرف، فعليا -طبقا للنشرة-، حتى 2013/11/30، نحو 7.497 مليارات دينار كويتي، بمعدل شهري للمصروفات بلغ نحو 937.143 مليون دينار كويتي، لكننا ننصح بعدم الاعتداد بهذا الرقم، لأن هناك مصروفات أصبحت مستحقة، لكنها لم تصرف، فعلا، كما إن الإنفاق، في الأشهر الأخيرة من السنة المالية، أعلى من مثيله في الأشهر الأولى منها. ورغم أن النشرة تذهب إلى خلاصة، مؤداها أن فائض الموازنة، في الأشهر الثمانية الأولى من السنة المالية الحالية، بلغ نحو 13.515 مليار دينار كويتي، إلا أننا نرغب في نشره من دون النصح باعتماده، إذ نعتقد أن رقم الفائض الفعلي للموازنة، في نهاية هذه الشهور الثمانية، سيكون أقل من الرقم المنشور، فهناك نفقات مستحقة ولكنها لم تصرف، فعلا، والمعدل الشهري للإنفاق سوف يكون تصاعديا، بما يعمل على تقليص الفائض، كلما تقدمنا في شهور السنة المالية، وقد يكون أقل، مع صدور الحساب الختامي، ما لم يحدث وفر كبير في المصروفات المقدرة.

مسجلة ارتفاعاً بنحو 201.5 مليون دينار

717.8 مليون دينار قيمة الأسهم المتداولة في السوق خلال الشهر الماضي

توزيع القيمة السوقية

قال التقرير كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال شهر يناير 2014، أكثر نشاطا، مقارنة بأداء شهر ديسمبر 2013، إذ ارتفعت مؤشرات كل من القيمة والكمية المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام. وكانت قراءة مؤشر الشال، في نهاية يوم الخميس، الموافق 2014/01/30، قد بلغت نحو 459.1 نقطة، مرتفعة بنحو 4.3 نقطة، أي ما يعادل 1 في المئة، مقارنة بإقفاله في نهاية العام الفائت، عند نحو 454.7 نقطة. وبلغت أعلى قراءة للمؤشر، خلال الشهر، عند 459.1 نقطة، بتاريخ 2014/01/30، بينما بلغت أدناها عند 451.3 نقطة، بتاريخ 2014/01/19، وكان أداء مؤشر الشال قريبا من أداء مؤشر كويت 15 الذي كسب نحو 0.9 في المئة، مقارنة بنهاية عام 2013، أما المؤشر السعري للبورصة فقد حقق نحو 7755.8 نقطة، في نهاية يناير من عام 2014، مقارنة بنحو 7549.5 نقطة، في نهاية العام الفائت، وبارتفاع بلغت نسبته 2.7 في المئة. وبلغ مستوى مؤشر البورصة الوزني نحو 460.1 نقطة، مقارنة بنحو 452.9 نقطة، في نهاية العام الفائت، وبارتفاع بلغت نسبته 1.6 في المئة.

وتابع بلغت قيمة الأسهم المتداولة خلال شهر يناير 2014 «19 يوم عمل بسبب عطلة رأس السنة الميلادية وعيد المولد النبوي الشريف» نحو 717.8 مليون دينار كويتي، مسجلة ارتفاعا بلغ قدره 201.5 مليون دينار كويتي ونسبته 39 في المئة، مقارنة بما كانت عليه في شهر ديسمبر 2013، عندما بلغت قيمة الأسهم المتداولة نحو 516.3 مليون دينار كويتي. وسجلت أعلى قيمة تداول في يوم واحد، خلال الشهر، عند 59.8 مليون دينار كويتي، بتاريخ 2014/01/22، في حين سجلت البورصة أدنى قيمة للتداول، خلال الشهر، بتاريخ 2014/01/13، عندما بلغت نحو 24.3 مليون دينار كويتي. أما المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة فقد بلغ خلال الشهر، نحو 37.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 22.4 مليون دينار كويتي في شهر ديسمبر 2013 وبارتفاع بلغ نحو 68.3 في المئة. وبلغ إجمالي كمية الأسهم المتداولة نحو 8105.6 مليون سهم، مرتفعة بنحو 58.1 في المئة عند مقارنتها بنهاية شهر ديسمبر 2013، حين بلغت نحو 5128.2 مليون سهم، أما المعدل اليومي، فقد قارب 426.6 مليون سهم، مرتفعا بنحو 203.6 ملايين سهم أو بنسبة بلغت نحو 91.3 في المئة، في حين بلغ إجمالي عدد الصفقات المبرمة نحو 142.1 آلاف صفقة، وبمعدل يومي بلغ نحو 7.479 صفقة، بارتفاع نسبته 19.7 في المئة، عما كان عليه في شهر ديسمبر 2013.

وبين حققت القيمة السوقية، لمجموع الشركات المدرجة 194- شركة- بعد إلغاء إدراج مجموعة الصفوة القابضة وشركة الاستثمارات الصناعية المالية خلال شهر يناير 2014، نحو 31324.1 مليون دينار كويتي، وعند مقارنة قيمتها، ما بين نهاية يناير 2014 ونهاية ديسمبر 2013 لعدد 194 شركة مشتركة، نلاحظ أنها حققت ارتفاعاً بلغ نحو 447.8 مليون دينار كويتي، أي من 30876.2 مليون دينار كويتي، كما في 2013/12/31، إلى نحو 31324.1 مليون دينار كويتي، في نهاية يناير 2014، وهو ارتفاع بلغت نسبته 1.5 في المئة. وتجدر الإشارة إلى أن عدد الشركات، التي ارتفعت قيمها، مقارنة بنهاية آخر يوم تداول من عام 2013، بلغ نحو 104 شركات من أصل 194 شركة مشتركة في السوق، في حين سجلت نحو 68 شركة خسائر متباينة، في قيمتها، بينما لم تتغير قيمة 22 شركة. وبعد استثناء الشركات التي تمت زيادة رأسمالها أو خفضه، سجلت شركة «تمويل الإسكان» أكبر ارتفاع في القيمة، بزيادة قاربت نسبتها 64.2 في المئة، تلتها شركة «بيت التمويل الخليجي» بارتفاع قاربت نسبته 31.3 في المئة، بينما سجلت شركة «كي جي آل لوجستك» أكبر خسارة في قيمتها، بهبوط قاربت نسبته - 29.8 في المئة، تلتها في التراجع شركة «مجموعة السلام القابضة» بخسارة بلغت نحو - 18.9 في المئة من قيمتها. فقد حققت 8 قطاعات، من أصل 12 قطاعاً، ارتفاعاً، حيث حقق قطاع المواد الأساسية أعلى ارتفاع بنحو 4.5 في المئة، وسجل قطاع الخدمات المالية ثاني أعلى ارتفاع بنحو 4 في المئة، في حين سجل قطاع التكنولوجيا أكبر انخفاض بنحو - 3.4 في المئة.

انخفضت بنحو 16.9- في المئة مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي لعام 2013

37.7 مليون دينار سيولة البورصة خلال يناير

أوضح الشال حققت سيولة السوق خلال الشهر الأول من عام 2014 معدلاً لقيمة التداول اليومي بحدود 37.781 مليون دينار كويتي، أي انخفضت بنحو 16.9- في المئة مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي لعام 2013، ولكنها ارتفعت بنحو 68.3 في المئة مقارنة مع قيمة التداول اليومي لديسمبر من عام 2013، أي الشهر الذي سبقه. وكسب المؤشر السعري في شهر يناير نحو 2.7 في المئة مقارنة بإقفال نهاية عام 2013، بينما كسب المؤشر الوزني نحو 1.6 في المئة، للفترة نفسها، بما يعنيه ذلك من انحياز سيولة السوق نحو شركات صغيرة، وبما يؤكد استمرار انحراف سيولة السوق إلى المضاربة غير الصحية.

وتابع كالعادة، قمنا بمتابعة نصيب أعلى 30 شركة من قيمة التداولات، والتي استحوذت على 527.601 مليون دينار كويتي، من تلك القيمة، أي نحو 73.5 في المئة من إجمالي قيمة تداولات السوق، بينما بلغت القيمة السوقية لهذه الـ 30 شركة نحو 15.120 مليار دينار كويتي، ومثلت نحو 48.3 في المئة من إجمالي قيمة السوق. لكن، بالتدقيق في مكونات هذه العينة، يتضح أن 22 منها استحوذت على قيمة تداولات مرتفعة، رغم حيازتها قيمة سوقية متدنية، وهو مؤشر على استمرار الانحراف الشديد في توجهات السيولة، ومؤشر عام على غلبة نشاط المضاربة في السوق. فنحو 22 شركة استحوذت على 48.4 في المئة من إجمالي قيمة تداولات السوق، أي نحو 347.306 ملايين دينار كويتي، بينما قيمتها السوقية لا تزيد عن 3.8 في المئة من إجمالي قيمة شركات السوق.

وبين يمكن لمؤشر معدل دوران السهم أن يعطينا زاوية مختلفة للنظر إلى حدة تلك المضاربة أو هوسها، حيث يقيس المؤشر نسبة قيمة تداولات الشركة على قيمتها السوقية، إذ بلغ معدل دوران إجمالي أسهم السوق نحو 2.3 في المئة «ما نسبته 27.6 في المئة محسوبة على أساس سنوي»، بينما بلغ نحو 3.5 في المئة «ما نسبته 42 في المئة محسوبة على أساس سنوي» لعينة الـ30 شركة، وضمنها يبلغ معدل دوران أسهم شركات المضاربة الـ22 نحو 29.4 في المئة «نحو 352.8 في المئة محسوبة على أساس سنوي». وبلغ أعلى معدل دوران لإحدى الشركات ضمنها نحو 116.5 في المئة في شهر واحد، ولثاني أعلى شركة نحو 84.5 في المئة ولثالث أعلى شركة نحو 81.7 في المئة، مع الانتباه إلى أن مؤشر معدل الدوران يفترض أن أسهم الشركة، جميعها، متاحة للتداول، بينما الواقع أن نسبة منها، فقط، متاحة للتداول، بسبب ما يحجب نتيجة الرهونات والملكيات الاستراتيجية، ما يعني أن معدل الدوران الفعلي، أو حدة المضاربة، على الأرجح، أعلى، كثيرا، من تقديراتنا.

القيمة الرأسمالية للسوق

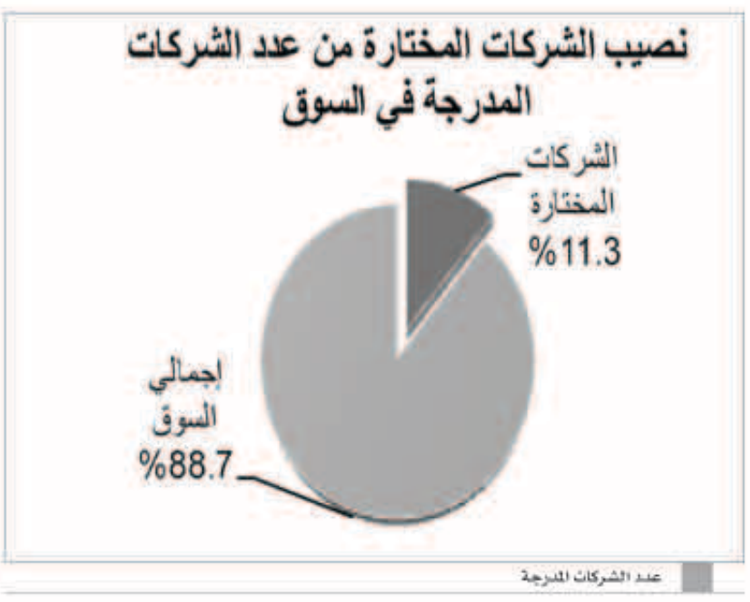

عدد الشركات المدرجة

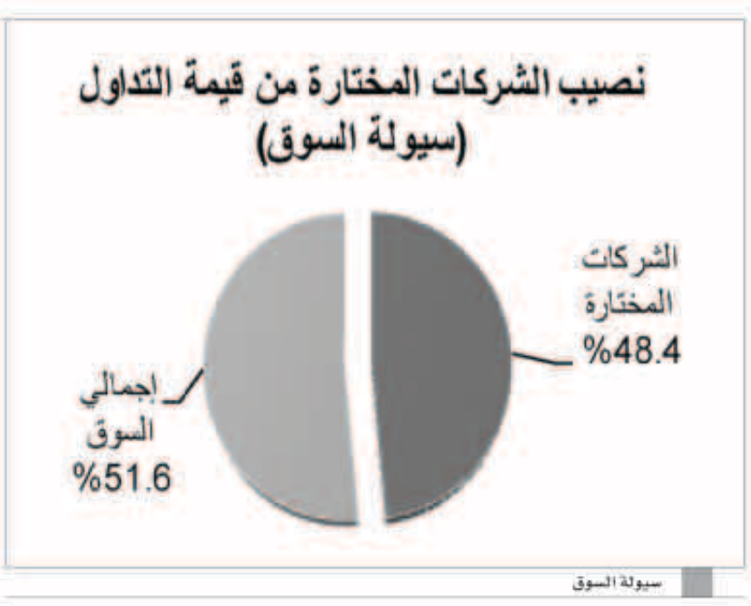

سيولة السوق

الأداء الأسبوعي لسوق الكويت للأوراق المالية

كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي مختلطا، إذ انخفضت جميع المؤشرات، مؤشر القيمة المتداولة، ومؤشر الكمية المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، بينما ارتفع المؤشر العام وكانت قراءة مؤشر الشال «مؤشر قيمة» في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 459.1 نقطة وبارتفاع بلغت قيمته 5.5 نقاط ونسبته 1.2 في المئة عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، وبارتفاع بلغ قدره 4.4 نقطة، أي ما يعادل 1 في المئة عن إقفال نهاية عام 2013.